المصالح البترولية الأمريكية في البصرة

رأس الخليج العربي أثناء الحرب العالمية الثانية

بقلم
دكتور/رأفت غنيمي الشيخ

أمريكا والبصرة قبل البترول

كانت مدينة البصرة أول محطة خليجية نزل فيها المبشر الأمريكي البروتستانتي «صموئيل زويمر» Sumuel Zwemer أول التسعينات من القرن التاسع عشر قادماً من بلاد الشام وبرفقته كل من «جيمس كانتين» James Cantine و«فيليب فيلبس» Philip Philips حيث كانوا في بيروت وجاء قدومهم إلى هذه الأرض الخليجية العربية بعد أن تعلموا اللغة العربية ودرسوا أوضاع المنطقة بمعونة المبشرين الأمريكان الذين كانوا يعملون في الشام مدة طويلة[1].

وقد أنشأ زويمر ورفاقه مركزاً تبشيرياً بمدينة البصرة عام ١٨٩١، وكان هذا المركز النواة الأولى لما صار يعرف باسم الإرسالية العربية الأمريكية في الخليج العربي التي تتبع مذهب الإصلاح الديني الهولندي البروتستانتي المعروف باسم: Dutch Reformed Church وجاء إنشاء هذا المركز في الوقت الذي كان فيه العراق يخضع لسيطرة الدولة العثمانية، وكان حكام العراق من باشوات الدولة العثمانية ينظرون بارتياب نحو نشاط هذا المركز التبشيري الأمريكي بالبصرة؛ ومن ثم فقد كاد هذا النشاط يتجمد بعد سنوات قليلة من إنشائه، إلا أن نشاط التنصير في مركز البصرة عاود العمل فزادت مبيعات الإنجيل، بل وامتد نشاط هذا المركز من البصرة بافتتاح مراكز تبشيرية أخرى في كل من العمارة على نهر دجلة والناصرية على نهر الفرات[2].

ويضم مركز البصرة التبشيري عدة مجالات ينشط من خلالها للتأثير على السكان منها تقديم خدمات طبية وخدمات تعليمية حديثة إلى جانب بيع كتب الأدب المسيحي وإتاحة جو اجتماعي منفتح غير مألوف للمسلمين بالإضافة إلى عملية التنصير التي تتم بطرق غير محسوسة. ومن الطبيعي أن يكون نشاط هذا المركز موجهاً بالدرجة الأولى إلى الجماعات المسيحية في المنطقة؛ ومن ثم كانت هذه الجماعات المسيحية سنداً

للإرسالية الأمريكية ودعاتها، ومنها وعبرها يتم توجيه النشاط التبشيري المتنوع إلى المسلمين(٣).

وكانت الخدمات الطبية التي يقدمها مركز البصرة التبشيري أكثر الوسائل تأثيراً في الناس وبخاصة إذا أدركنا حرمانهم من مثل هذه الرعاية في ظل تنظيماتهم القبلية أو حتى في ظل الحكم العثماني في المناطق التي تخضع لهذا الحكم. وفي عام **١٨٩٤م** بدأ مركز البصرة التبشيري بمارس نشاطاً طبياً بوصول الطبيب «**جيمس وايكوف**» James Wiekof الذي كان طبيباً ومبشراً، وفي العام التالي ـ ١٨٩٥م خلفه الطبيب «**لانكفورد وورول**» Lankiford Wowrol **الذي كان كزميله وايكوف طبيباً مبشراً**، وشاركت السيدة **زويمر** في تقديم الرعاية الطبية للنساء المسلمات في البصرة، ومدت نشاطها إلى نساء الأحساء والبحرين. وقد اجتذبت الرعاية الطبية الكثيرين من المسلمين والمسلمات للاستفادة من هذه الرعاية، وكان لمركز البصرة مستشفى صغير وصيدلية يصرف منها الدواء بالمجان إلى جانب مدرسة لم تعترف بوجودها في البداية سلطات الحكم التركي وحاولت غلقها بالقوة(٤).

وكانت الوسيلة الثانية التي اعتمدت عليها الإرسالية الأمريكية في البصرة إنشاء المدارس الملحقة بالكنائس والتي تبدأ بالمرحلة التمهيدية للتعليم وأعنى بها رياض الأطفال التي تعتمد في منهجها على التربية المسيحية، وإن كانت هذه المدارس لا ترغم الأطفال المسلمين على أداء الصلوات في طابور النظام أو في الفصول الدراسية ولكنها ترغمهم على حضورها ومشاهدة الأطفال المسيحيين وهم يؤدونها، وما من شك في أن هذه المشاهدة في حد ذاتها ذات أثر في نفوس الأطفال المسلمين الذين يقلدون ما يشاهدون.

وقد استمرت مدارس الإرسالية الأمريكية في البصرة تؤدي وظيفتها حتى بعد انتهاء الحكم التركي وحلول الانتداب الانجليزي، ومن ثم استمر مركز الإرسالية في البصرة يباشر نشاطه في حماية الإنجليز، وان كان ارتباط الأمريكيين بالعراق ظل قليلاً

نظراً لأن الحكومة العراقية كانت لا تميل كثيراً إلى تقوية ارتباطها بالولايات المتحدة الأمريكية(٥).

ومنذ أول العشرينيات من القرن العشرين صدر أول دستور للعراق عرف باسم «**القانون الأساسي**» اشتمل على مادة واحدة تتعلق بأمور التعليم جاء نصها: **للطوائف المختلفة حق تأسيس المدارس لتعليم أفرادها بلغاتها الخاصة والاحتفاظ بها على أن يكون ذلك موافقاً للمناهج العامة التي يعينها القانون.**

وكان هذا النص يتمشى مع وجود مدير لمديرية المعارف العامة إنجليزي شجع المدارس الأجنبية والإرساليات التبشيرية بالأموال. ومن ذلك أن مدرسة الإرسالية الأمريكية بالبصرة هي التي كانت تتولى شئون التربية والتعليم في أول عهد الانتداب البريطاني باتفاق معه(٦).

وعندما أعدت وزارة المعارف العراقية عام **١٩٣٩م** مشروع قانون لإخضاع المدارس الاجنبية الموجودة بالعراق ـ ومنها بالطبع مدارس البعثة التبشيرية الأمريكية ـ لإشراف كامل من جانب الوزارة وعرضته على البرلمان العراقي عام **١٩٤٠م** سعت السلطات الأمريكية إلى عدم سريان هذا القانون على المدارس الأمريكية التي تمارس نشاطها في بعض أنحاء القطر العراقي.

ويتضح من الاتصالات التي جرت بين المفوضية الأمريكية في بغداد والمسئولين العراقيين أن مشروع القانون الخاص بالتعليم تجري مناقشته وإعداده طوال عام **١٩٣٩م** ونشرته الصحف المحلية، وأن **حكومة رشيد عالي الكيلاني** هي التي استخدمت فكرة تقديمه للبرلمان لإصداره تمشياً مع سياستها الوطنية والقومية في الدورة البرلمانية: **١٩٣٩/ ١٩٤٠م**، وعليه فإن الوزير المفوض الأمريكي في بغداد داوم التركيز على عدم تطبيق القانون الجديد على المدارس الأمريكية، وساعده في ذلك السفير البريطاني رغم عدم وجود مدارس بريطانية بالعراق إلى جانب الوزير المفوض الفرنسي في بغداد الذي اتخذ أيضاً موقف التأييد للجانب الأمريكي.

وعندما انتهت حركة رشيد عالي الكيلاني الوطنية في العراق في عام **١٩٤١م** ظلت مدارس الإرسالية الأمريكية في البصرة وفي غيرها من مدن العراق تمارس نشاطها التعليمي دون أن تتأثر كثيراً بالقانون الوطني للتعليم السابق الإشارة إليه؛ وذلك نظراً لأن العراق الملكي كان صديقاً للدول الغربية، ومن ثم راعى مصالحها في البلاد.

كما كانت هناك وسائل أخرى نشطت الإرسالية الأمريكية في البصرة من خلالها مثل فتح المكتبات العامة أمام الجمهور للمطالعة مع بيع نسخ من التوراة والإنجيل وكتب الأدب المسيحي وبخاصة كتب الأدب البروتستانتي، وهذه الكتب ترجمت إلى اللغة العربية[٧]. هذا إلى جانب إقامة أندية اجتماعية رياضية ثقافية واستدراج الشباب من الجنسين إليها، حيث يجدون مناخاً غربياً يضم الأجانب والمتنصرين، ويتيح اختلاط الجنسين ـ الرجال والنساء ـ التأثير على الشباب بما يجذبهم بل يربطهم بهذه الأندية والإرسالية.

كما أن الإرسالية الأمريكية في البصرة عملت على رعاية المتنصرين والمتنصرات بتوظيفهم عن طريق تسلط المبشرين على بعض الإدارات العامة واستغلال نفوذهم لمنفعة التبشير لجذب المزيد من الناس إلى التنصر، والعمل على تزويج المتنصرين والمتنصرات وخلق مجالات تجارية لهم ووضعهم في المراكز الحيوية في البلاد، إلى جانب إصدار صحف ومجلات باللغتين العربية والفارسية تبطن التبشير.

أمريكا والعراق عامة

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة سياسة الباب المفتوح في العراق **Open Door Policy** وحصلت بمقتضى هذه السياسة على **٢٣,٧٥**٪ من أسهم شركة بترول العراق لتمارس من خلال هذه النسبة الشركات

البترولية الأمريكية استثمار أموالها في البحث عن البترول في العراق، وذلك عقب الحرب العالمية الأولى فقد ظلت حكومة الولايات المتحدة تتخذ موقف العزلة وعدم مزاحمة النفوذ السياسي الانجليزي في العراق وغيره.

ومع حرص الولايات المتحدة على تزايد الاستثمارات الأمريكية في العراق وحماية هذه الاستثمارات إلا أنها كانت حريصة وبخاصة أثناء معارك الحرب العالمية الثانية على تأييد المواقف البريطانية في مواجهة الحركات الوطنية في العراق وغيره من الأقطار العربية، ومن أمثلة ذلك التأييد الأمريكي لبريطانيا إزاء معالجة الحكومة البريطانية للخلاف الناشب بينها وبين حكومة رشيد عالي الكيلاني الوطنية في العراق **١٩٤٠/ ١٩٤١م**.



وكانت بريطانيا قد استاءت من موقف حكومة العراق الوطنية برئاسة رشيد عالي الكيلاني التحرري وطنياً وقومياً، وبدأت تثير أمام هذه الحكومة المؤامرات الداخلية اعتماداً على رجالها من السياسيين ورجال الجيش في العراق، واستناداً إلى مواقف القوى الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أعربت حكومة واشنطن عن عدم رضاها عن سياسة **حكومة رشيد عالي الكيلاني** في الداخل ومعاداتها لبريطانيا والاتجاه نحو ألمانيا في الخارج، وجاء هذا الموقف الأمريكي استجابة لطلب السير «ونستون تشرشل» رئيس الوزارة البريطانية للرئيس «فرانكلين روزفلت» ليحذر العراق من مغبة التقارب مع دول المحور بدعوى أن هذا التقارب لا يخدم استقلال العراق[٨].

كما اتخذت حكومة الولايات المتحدة موقف التأييد من الرفض البريطاني لمطالب **حكومة رشيد عالي الكيلاني** القاضية بتسليح بريطانيا للجيش العراقي بالأسلحة التي يحتاجها وتطلبها الحكومة العراقية الوطنية، والمطالب القومية القاضية بمساعدة سوريا للحصول على استقلالها من فرنسا، وتطبيق الكتاب الأبيض البريطاني بخصوص

فلسطين فوراً. كما توقع سفراء الغرب في بغداد ـ وبخاصة الأمريكي والانجليزي ـ سقوط حكومة رشيد عالي الكيلاني أو أن تتحدى تلك الحكومة بريطانيا(٩).

كما تمثل التأييد الأمريكي للنفوذ السياسي البريطاني بالعراق ـ وكما أبلغ لحكومة العراق الوطنية ـ في مساعدة بريطانيا في حربها ضد دول المحور ـ ولم تكن الولايات المتحدة قد دخلت الحرب رسمياً بعد ـ وأن هذه المساعدة تتزايد يومياً وسوف تستمر في التزايد، وعليه فإن حكومة الولايات المتحدة سوف تنظر إلى أي قرار أو إجراء تتخذه الحكومة العراقية قد ينتج عنه ظهور اتجاه عراقي ولوكان قليلاً لعدم التعاون مع بريطانيا العظمى بأنه اتجاه مؤلم وستنظر إليه الحكومة الأمريكية على هذا النحو، لأن في هزيمة بريطانيا تهديداً حقيقياً لاستقلال العراق كما هو حال جميع أقطار الشرقين الأدنى والأوسط الأخرى(١٠).

وعلى الرغم من أن المسئولين الأمريكيين حرصوا وهم يبلغون وجهة نظرهم المؤيدة للموقف البريطاني بالعراق **لحكومة رشيد عالي الكيلاني الوطنية**، بأن حكومة الولايات المتحدة لا تتدخل في الشئون الداخلية للعراق، فإن المفوضية الأمريكية في بغداد لعبت دوراً خطيراً في تسهيل المؤامرات التي دبرت ضد الحكم الوطني الجديد في العراق بزعامة رشيد عالي الكيلاني، كما كانت المفوضية الأمريكية ببغداد مصدراً للمنشورات المعادية إلى جانب أنها آوت كثيراً من اليهود بالإضافة إلى مساعدة الوصي على عرش العراق الأمير عبدالإله على الهرب من بغداد(١١). كما رحبت الحكومة الأمريكية بنجاح البريطانيين في إقصاء **حكومة رشيد عالي الكيلاني الوطنية** وبذلك استحقت الحكومة العراقية الجديدة الموالية للغرب والتي تشكلت برئاسة نوري السعيد في ٩ أكتوبر ١٩٤١م المساعدات الأمريكية.

ونتيجة لتمسك بريطانيا بنفوذها في العراق استمرت الولايات المتحدة تدعم هذا النفوذ أو على الأقل لا تدخل معه في تنافس طالما لا يعيق هذا النفوذ الاستثمارات الأمريكية في العراق، ومن هذا المنطلق وجدنا الولايات المتحدة تبارك زعامة

بريطانيا لحلف بغداد عام **١٩٥٥م** الذي صار العراق مقراً له وعضواً فيه ولم تشترك فيه الولايات المتحدة رسمياً وإن دعمته مالياً وعسكرياً وسياسياً، وعندما سقط حلف بغداد بقيام ثورة العراق الوطنية عام **١٩٥٨م** شعرت الولايات المتحدة بالقلق على مصالحها في المنطقة بعد إقصاء الحكومة العراقية الموالية للغرب وإنهاء النفوذ البريطاني من العراق.

أمريكا وبترول البصرة

منذ أن حصل المغامر الاسترالي **«وليام نوكس دارسي»** William Nox D'arcy على امتياز للتنقيب عن البترول واستغلاله عام **١٩٠١م** في جبال إيران الصخرية القريبة من الخليج العربي اتجه ببصرة نحو العراق، فأعد تقريراً عن احتمالات البترول في كل من بغداد والموصل، وعرضه على الحكومة التركية صاحبة السيادة على العراق، كما عرضه على الحكومة البريطانية.

واستناداً إلى تقرير «دارسي» تكونت شركة البترول التركية عام ١٩١٢م من كل من تركيا وإنجلترا وألمانيا، وقد حصلت الشركة على إذن من رئيس الحكومة التركية بالبحث عن البترول في كل من ولايات الموصل وبغداد والبصرة، ولكن إنجلترا ما لبثت عام ١٩١٣م أن استولت على نصيب تركيا في الشركة فصار للحكومة الانجليزية ٥٠٪ من أسهم الشركة بينما تقاسمت كل من ألمانيا وشركة «شل» Shell **الانجليزية الهولندية للبترول بقية الأسهم ومقدارها ٥٠٪.**

وبعد معارك الحرب العالمية الأولى وخروج الأتراك من العراق وهزيمة الألمان انفردت انجلترا بالسيطرة على المنطقة، وأرادت أن تحتكر البحث عن البترول في العراق إلا أن الولايات المتحدة التي شاركت في صنع النصر للحلفاء ضد ألمانيا وتركيا

ساءها أن تحرم شركاتها من استثمار أموالها في البحث عن البترول في العراق، فنادت بما عرف باسم سياسة الباب المفتوح(١٢) التي أشرنا إليها سابقاً، وتدعو هذه السياسة إلى ضرورة خضوع مواطني مختلف الدول لنفس المعاملة وأن يقفوا على قدم المساواة في البلاد الخاضعة للانتداب، وأنه لا ينبغي منح امتياز من شأنه الإضرار بمصالح الدول الأخرى أو أن تحتكر دولة امتيازاً بعينه(١٣).

ونتيجة للضغط الأمريكي والتهديد بالتفاهم مع الأتراك بخصوص إقليم الموصل خضعت الحكومة البريطانية لسياسة الباب المفتوح الأمريكية عام **١٩٢٣** م فأعطت حكومة العراق الوطنية المشمولة بالنفوذ البريطاني، في ظل الانتداب، امتيازاً للتنقيب عن البترول في **٢٤** قطعة من الأرض العراقية لشركة البترول التركية التي سميت فيا بعد **باسم شركة بترول العراق** **Iraq Petroleum Company** التي وزعت أسهمها بحيث نالت كل مجموعة من شركات البترول الانجليزية والفرنسية والهولندية وشركات الولايات المتحدة **٢٣,٧٥**٪ من الأسهم والباقي وقدره **٥**٪ من الأسهم كان من نصيب الوسيط الأرمني «**سركيس جولبنكيان** **Serkis Gulbenkian** الذي شارك في المفاوضات منذ عام **١٩١٤م**(١٤).

ويرجع السبب في تغيير اسم الشركة من شركة البترول التركية إلى شركة بترول العراق إلى أن حكومة العراق الوطنية عارضت إعطاء امتياز بترولي في أراضيها من الباطن ودون موافقتها، ونظراً لأن انجلترا كانت قد وافقت على سياسة الباب المفتوح الأمريكية وأمام إصرار العراقيين على أن استقلالهم الوطني يعطيهم الحق الكامل لأخذ موافقتهم على التأجير من الباطن، فقد لجأت بريطانيا عام **١٩٢٩م** إلى تغيير اسم الشركة ليصير كما رأينا شركة بترول العراق.

كانت السياسة الأمريكية في مجال الاستثمارات البترولية في مواجهة المنافسة الإنجليزية القوية تستند كما رأينا إلى سياسة الباب المفتوح، ومن هنا باركت وزارة الخارجية الأمريكية تكوين اتحاد لسبع شركات بترولية أمريكية(١٥) هي التي حصلت

على نسبة **٢٣,٧٥** ٪ من أسهم شركة بترول العراق، ومن ثم استحقت تأييد الحكومة الأمريكية تأييداً سياسياً لتحقيق عائد اقتصادي، وهذا ما يدعونا إلى القول بأنه لا يمكن الفصل بين الاقتصاد والسياسة، وأن عزلة الولايات المتحدة السياسية لم تمنعها من التدخل سياسياً لتأييد مكاسب اقتصادية لشركات أمريكية. انطلاقاً من أن حكومة الولايات المتحدة اعتقدت أنه يمكن تقديم مساعدة طيبة لمواطنيها الذين يرغبون المشاركة في مجالات التنمية الاقتصادية لدول الشرق الأوسط[١٦].

احتكرت إذاً شركة بترول العراق التنقيب عن البترول في منطقة الموصل بموجب الامتياز الذي صدر عام **١٩٢٣م** وتأيد عام **١٩٢٩م**، ولكن هذه الشركة حصلت في عام **١٩٣٨م** على امتياز للتنقيب عن البترول في منطقة البصرة واستغلالها وهذا يعني أن شركة واحدة قد مارست احتكاراً واقعياً على إنتاج البترول في كل العراق، ومنعت دخول شركات بترول أمريكية إضافية إلى مجال استغلال البترول في الأرض العراقية[١٧].

ومنذ عام **١٩٣٠م** ـ وهو العام الذي تم فيه توقيع اتفاق ثلاثي إنجليزي عراقي أمريكي اعترفت فيه الولايات المتحدة رسمياً ولأول مرة بحكومة العراق الوطنية وبالانتداب البريطاني المستتر في نفس الوقت مقابل موافقة العراق على وجود الاستثمارات الأمريكية في شركة بترول العراق ـ استمرت السياسة الأمريكية تجاه العراق قائمة على عدم الدخول في منافسة سياسية مع بريطانيا في العراق، واكتفت حكومة الولايات المتحدة برعاية مصالح رعاياها هناك، في الوقت الذي كانت فيه شركة بترول العراق ذات الإدارة البريطانية ترعى أو تحقق مصالح الشركات البترولية الأمريكية المشاركة فيها، وفي الوقت نفسه كان معظم الأمريكيين المقيمين بالعراق غير راغبين في تورط حكومتهم في مسائل سياسية دولية[١٨].

وعندما سقطت حكومة العراق الوطنية برئاسة رشيد عالي الكيلاني بادرت الولايات المتحدة بتقديم مساعدات اقتصادية للعراق في ظل حكومة يرأسها نوري

السعيد صديق الغرب، وذلك بمقتضى قانون الإعارة والتأجير منذ عام **١٩٤٢ م** وفي نفس الوقت عملت على حماية مصالحها البترولية في امتياز البصرة إلى جانب استمرار حماية مصالحها البترولية في امتياز الموصل.

ورغم أن امتياز البحث عن البترول في منطقة البصرة قد حصلت عليه شركة بترول العراق - وللشركات الأمريكية فيها **٢٣,٧٥**٪ من الأسهم كما نعرف - وذلك عام **١٩٣٨ م** إلا أنه يبدو أن الشركة لم تقم بأعمال البحث حتى خريف ١٩٤١ م مما دعا الحكومة العراقية إلى أن تعلن في ٢٩ نوفمبر ١٩٤١ بأن الشركة قد فشلت في تنفيذ شروط الامتياز ليصبح الامتياز ساري المفعول.

ورغم هذا الإعلان العراقي فقد طلبت الحكومة العراقية من الشركة في الأول من شهر يناير **١٩٣٢م** دفع مبلغ **٢٠٠** ألف جنيه ذهب بمثابة إيجار لأرض الامتياز في البصرة عن عام **١٩٤٢م**، وقد استجابت الشركة للطلب العراقي كدليل على حسن النية ولأن الطلب تنفيذ لبنود الامتياز. وفي الأول من يناير **١٩٤٣م** طالبت الحكومة العراقية بدفع المبلغ السنوي - وهو **٢٠٠ ألف** جنيه ذهب كما ذكرنا - عن عام **١٩٤٣م**، ولكن الشركة تذرعت بظروف قاهرة لإثبات عجزها عن الاستمرار في الدفع، مما جعل الحكومة العراقية تستنكر موقف الشركة وتعتبره غير شرعي.

ورغم أن شركة بترول العراق صاحبة الامتياز للبحث واستغلال البترول في كل العراق إدارتها إنجليزية، وللشركات الأمريكية ٢٣,٧٥٪ من أسهمها فقط، فإن حكومة الولايات المتحدة تدخلت عند حدوث أزمة بترول البصرة المشار إليها بين الشركة والحكومة العراقية، وبعث وزير الخارجية الأمريكي **هل** Hull إلى الوزير المفوض الأمريكي في بغداد في **١٢ فبراير ١٩٤٣** برقية طلب نقلها إلى نوري السعيد رئيس الحكومة العراقية، مؤكداً على أن الموقف الأمريكي المساند للشركة نابع من أن بعض المساهمين في شركة بترول العراق ليست لديهم الاهتمامات الملحة في تنمية منطقة البصرة واستغلال بترولها بقدر اهتمام الشركات الأمريكية.

وجاء في برقية وزير الخارجية الأمريكية[١٩] : أن الحكومة الأمريكية على اقتناع بأن قيام الحكومة العراقية بطلب وقبول مبالغ مالية نظير تأجير أرض امتياز البصرة في الأول من شهر يناير **١٩٤٢م**، ثم طلبها إيجار أرض الامتياز في الأول من شهر يناير سنة **١٩٤٣م** إنما هي أمور تتعارض مع أي ادعاء بأن الامتياز صار لاغياً. كما أن مذكرة الحكومة العراقية في أول يناير **١٩٤٣م** للشركة بطلب دفع مبلغ **٢٠٠ ألف** جنيه ذهب المحدد دفعه في أو قبل **٣١ مارس ١٩٤٣م**، دليل على سريان الامتياز وعليه تطلب الحكومة الأمريكية تأكيداً فورياً من الحكومة العراقية بأن الامتياز مازال ساري المفعول.

وأضافت برقية وزير الخارجية الأمريكية إلى أن حكومة الولايات المتحدة قررت تأييد هيئة تنمية الشرق الأدنى الأمريكية، التي تمتلك عن طريق شركاتها السبع **٢٣,٧٥**٪ من أسهم شركة بترول العراق، في نزاعها مع الحكومة العراقية، وتعتبر موقف العراق بطلب وقبول مبالغ سنوية عن امتياز البصرة ثم إعلان الحكومة العراقية بأن الامتياز صار لاغياً أمراً غير قانوني وغير عادل، ومن ناحية أخرى ترى الحكومة الأمريكية أنه سيكون مفيداً للعراق استغلال امتياز البصرة استغلالاً كاملاً، وبخاصة أن هيئة تنمية الشرق الأدنى أبلغت الحكومة الأمريكية أنها على استعداد للموافقة على دفع أي مبالغ مالية معقولة للحكومة العراقية مقابل استمرار سريان امتياز البصرة أو إذا تعدلت بنوده لمصلحة الطرفين.

وختم وزير الخارجية الأمريكي برقيته بأنه قد علم بأن المستر «**سكيلروس**» Skliros المدير الإداري لشركة بترول العراق قد غادر لندن في طريقه إلى بغداد للتفاوض مع الحكومة العراقية ممثلاً للشركة بخصوص امتياز البصرة وامتياز الموصل سواء بسواء، ومع ذلك طلب وزير الخارجية الأمريكي من وزيره المفوض في بغداد إبلاغ نوري السعيد رئيس الحكومة العراقية بأن الحكومة الأمريكية تؤيد تغيير بنود امتياز بترول البصرة، وأن هذا لمصلحة كل من العراق والولايات المتحدة.

ويتضح من برقية وزير الخارجية الأمريكي هذه مساندة الحكومة الأمريكية لشركاتها العاملة بالعراق مساندة مطلقة، ويبدو أن الأمريكيين قد تشجعوا بعد أن أسهموا بصورة ـ وإن كانت غير مباشرة ـ في سقوط حكومة رشيد عالي الكيلاني الوطنية بالعراق عام **١٩٤١**، ومن ثم اتخذت هذا الموقف السياسي الإيجابي والذي قد يوصف بأنه توجيه اللوم إلى الحكومة العراقية.

كما يجب الانتباه إلى تأكيدات الحكومة الأمريكية بأن الشركات البترولية الأمريكية تحظى بتأييد الحكومة الأمريكية لا بمجرد أنها تساهم ـ أي الشركات الأمريكية ـ في تكوين مؤسسة أجنبية، هي شركة بترول العراق، وعليه فإن مساهمة هذه الشركات لا تقوم على مجرد حصولها على نصيب من الأرباح المالية التي تحصل عليها شركة بترول العراق، وإنما تقوم هي وغيرها من الشركات المساهمة في شركة بترول العراق على الحصول على نصيبها من البترول الذي تستخرجه الشركة وتعده للتصدير، وهناك فارق كبير بين حصول الشركات الأمريكية على نصيبها من البترول المستخرج والذي يتم تصديره وبين مجرد حصولها على نصيبها في الأرباح الناتجة من بيع البترول المستخرج، وهذا ما يفسره الاهتمام السياسي الأمريكي بالقضية.

أجاب الوزير المفوض الأمريكي في بغداد على وزير الخارجية الأمريكي ببرقية بعث بها بتاريخ **٢٤ فبراير ١٩٤٣م**[٢٠]، وجاء فيها: إنه تحادث مع السفير البريطاني بالعراق السير **«كيناهان كورنواليس»** **Kinahan Cornwallis** وعلم منه أنه سيكون هناك تحكيم بين الحكومة العراقية وشركة بترول العراق بخصوص امتياز البصرة، وأن المستر سكليروس المدير الإداري للشركة قد غادر لندن في **١٩** فبراير الحالي مزوداً بسلطة تمثيل الشركة في لجنة التحكيم، كما أن الحكومة العراقية قد عينت «عبدالله حافظ» وزير الخارجية ممثلاً لها في اللجنة، بينما لم يتقرر للآن من هو الحكم وأن الشركة لا ترغب في إجراء التحكيم ولكن المستر سكليروس سيضطر إلى قبول التحكيم إذا فشل في التوصل إلى اتفاق مع الحكومة العراقية.

وأضاف الوزير المفوض الأمريكي ببغداد المستر «**ويلسون**» بأنه بعد أن تحادث مع نوري السعيد شعر بأنه ـ أي نوري السعيد ـ متمسك بمصلحة العراق وغير مهتم بمصالح الشركة، وأنه صرح بأن منطقة البصرة مختلفة إقليمياً عن كل من بغداد والموصل بالنسبة لشروط الامتياز، وأنه كان يأمل أن يحتفظ بالبصرة كمجال تستثمره الشركة الوطنية، وأنه لم يوافق مطلقاً على امتياز شركة بترول البصرة ـ التي هي فرع من شركة بترول العراق ـ وأنه حيث تم إعطاء مثل هذا الامتياز فإنه يعارض أية مراجعة لبنوده والتي يشعر بأنها سوف ينتج عنها فقط الضرر للعراق. وأنه مدرك لزيارة سكلبروس القادمة ولكنه ليس عارفاً بمقترحات مراجعة بنود الامتياز.

وأضاف «**ويلسون**» بأن نوري السعيد ذكر أن استمرار امتياز شركة بترول البصرة ساري المفعول مرتبط باستمرار دفع مبلغ ٢٠٠ ألف جنيه ذهب كل عام كإيجار لأرض الامتياز بالإضافة إلى دفع مبالغ أخرى تتمثل في مبالغ يتفق عليها تقدم للحكومة العراقية سنوياً تعويضاً عن خسارة عدم تنفيذ بنود الامتياز بالتنقيب واستخراج البترول،ورفض اعتذار الشركة عن التأخير في تنفيذ الامتياز،لأن عمليات التنقيب قد أعاقتها الحكومة البريطانية حيث لم تورد التجهيزات اللازمة، ومن ثم يجب على شركة بترول البصرة المطالبة بالتعويض من الحكومة البريطانية. وأضاف نوري السعيد أنه مستعد لقبول التحكيم وتساءل لماذا لا تقبل السلطات الأمريكية التحكيم؟.

واختتم الوزير المفوض الأمريكي «**ويلسون**» عرضه لآراء **نوري السعيد** قائلاً: إن نوري السعيد يوافق على سياسة الباب المفتوح والمشروعات التي تصبح مجالاً للمنافسة ولا يرغب في ربط مصادر الثروة في العراق بأي احتكارات في هذا المجال وأن مراجعة بنود الامتياز في رأيه تعني شيئاً واحداً فقط هو بذل جهد من جانب أصحاب الامتياز لتجنب الجزاءات الناجمة عن التقصير والتأخير.

وهنا تبدو مناورات **نوري السعيد** لتحقيق مصلحة أكثر للعراق، وظهرت هذه المناورات في إظهاره عدم موافقته على منح امتياز البصرة من الأصل، وأنه كان يرغب في المحافظة على منطقة البصرة لاستثمار الشركة الوطنية، وأن على شركة بترول العراق طلب التعويض من الحكومة البريطانية وأنه يقبل التحكيم عندما وجد عدم تحمس الشركة له ورفض الولايات المتحدة له.

وعندما وصلت برقية الوزير المفوض الأمريكي في بغداد إلى واشنطن بادر القائم بأعمال وزير الخارجية الأمريكية بالرد في برقية جاء فيها[٢١]: إن وزارة الخارجية تطلب منك التأكيد ثانية «**لنوري السعيد**» بأن التأييد الأمريكي للاستثمارات الأمريكية البترولية في شركة بترول العراق يستند إلى عدم عدالة الإجراء الذي اتخذته الحكومة العراقية بطلب وقبول إيجار كامل لأرض امتياز البصرة بينما ترفض العراق في نفس الوقت الاعتراف بأن الامتياز مازال ساري المفعول. وأن حكومة الولايات المتحدة ترى أنه إذا ظل الامتياز ساري المفعول صار إيجار الأرض مستحقاً، وإذا لم يظل ساري المفعول فليس ثمة إيجار يصبح مستحقاً. وأن واشنطن لا تقبل المراوغة في هذا الموضوع ويجب أن يدرك نوري السعيد موقف الحكومة الأمريكية الحازم.

وأضافت برقية القائم بأعمال وزير الخارجية الأمريكي بأن وزارة الخارجية واعية بأن الحكومة العراقية سوف تفقد دخلاً حكومياً متوقعاً بتأجيل استغلال امتياز البصرة ومن ثم فإن المصالح الأمريكية الشريكة في الامتياز مستعدة لمناقشة الموضوع في إطار من العدالة الكاملة، وأن هذه المصالح تدرك أنه من المحتمل أن تكون الاستثمارات الانجليزية الايرانية في شركة بترول العراق تشعر بالقلق لزيادة الانتاج في منطقة البصرة حينما يصبح مثل هذا الانتاج منافساً محتملاً،كما أن هذه الاستثمارات تفضل قصر الإنتاج على منطقة كركوك حيث تتمتع شركة البترول الإنجليزية الإيرانية هناك بالسيطرة.

واختتم القائم بأعمال وزير الخارجية الأمريكي برقيته بأن وزارة الخارجية سوف تعتمد عليك ـ أي على **المستر ويلسون الوزير المفوض الأمريكي في بغداد** ـ كمندوب للاستثمارات والمصالح الأمريكية في العراق لتأكيد الرغبة العملية لدى هذه المصالح لاستغلال منطقة البصرة، ويجب نقل هذه الرغبة لنوري السعيد، وإذا أراد الاحتفاظ بالمنطقة لاستغلال الشركة الوطنية، لعدم رغبته في استغلالها من جانب شركات أخرى، فإنه يجب أن يعلم أنه إذا أراد أن يحقق للعراق الدخل الذي يرغبه من منطقة البصرة فإن ذلك يتم بتأييد وجهة النظر الأمريكية في هذا الخصوص، ويمكن تحقيق ذلك أيضاً باعتبار منطقة البصرة منافسة لبقية مناطق العراق التي لمصالح شركة البترول الانجليزية الايرانية سيطرة فيها. وطلب القائم بعمل وزير الخارجية الأمريكي من الوزير المفوض الأمريكي في العراق الاستمرار في الضغط على الحكومة العراقية للتوصل إلى نتيجة مرضية للمصالح الأمريكية.

ومن هذا الموقف الأمريكي المتشدد اتضحت السياسة الأمريكية التي أسفرت عن نفسها في شكل تهديد لحكومة نوري السعيد بأن الحكومة الأمريكية مستاءة من التعنت العراقي ـ من وجهة النظر الأمريكية ـ واقترن التهديد الأمريكي بعرض يقوم على إتاحة الفرصة أمام الشركات الأمريكية لاستغلال منطقة البصرة للفائدة المشتركة العراقية الأمريكية.

ويبدو أن هذا الموقف الأمريكي المتشدد قد ترك أثراً عند **نوري السعيد** لأنه ذكر ـ وكما جاء في برقية الوزير المفوض الأمريكي في بغداد(٢٢) ـ أنه يتفق مع وجهة النظر الأمريكية باستغلال منطقة البصرة مع إتاحة فرصة المنافسة في بترول البصرة مع إنتاج المناطق الأخرى التي لشركة البترول الانجليزية الإيرانية استثمار مسيطر فيها كما أن **نوري السعيد** وافق على إنهاء الخلافات الحالية باتفاق ودي وليست لديه نية في إلغاء الاتفاق إذا بقيت بنوده دون تعديل. واعترف بأنه ليس ضد التعديل ولكنه يعترف بأن هذا الوقت الذي تشتعل فيه معارك الحرب العالمية الثانية ليس مناسباً لإجراء مثل هذا التعديل.

وأضاف الوزير المفوض الأمريكي في بغداد في برقيته بأن **المستر «سكلبروس»** عرض على **نوري السعيد** عدة مقترحات من أهمها دفع مبلغ معين من المال للحكومة العراقية كتعويض عن العجز في الإيرادات، من الاستثمارات البترولية في بقية الأرض العراقية والاتفاق على تأجيل دفع الديون لمدة عامين بعد أن توقع دول المحور اتفاق الهدنة.

وفي رسالة أخرى بعث بها الوزير المفوض الأمريكي في بغداد إلى حكومته(٢٣) ذكر أن نوري السعيد عارض في البداية وجهة النظر الأمريكية نتيجة عوامل سياسية لم يشأ الإفصاح عنها، ويبدو أن لانجلترا دور في هذا، لأن ويلسون ـ الوزير المفوض الأمريكي في العراق ـ طلب إرسال مفاوض أمريكي مُزَوَّد بسلطات كافية لتمثيل شركات البترول الأمريكية في المفاوضات مع الحكومة العراقية، ولكي يضع أمام رئيس الوزراء العراقي وجهة النظر الأمريكية لأنه ـ أي ويلسون ـ لا يملك صلاحية التفاوض باسم هذه الشركات.

وأضاف **ويلسون** أنه شعر من سكلبروس ومن الحكومة العراقية عدم القبول لتدخله وعرضه وجهة النظر الأمريكية بخصوص امتياز بترول البصرة، بل إن رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد ووزير خارجيته عبدالله حافظ عبرا له ـ أي لويلسون ـ عن أسفها لأن الحكومة الأمريكية تتدخل في موضوع لا يخص سوى الحكومة العراقية وشركة بترول العراق وحدهما، ورغم أن سكلبروس لم يفقد الكياسة في حديثه إلا أنه اتخذ وجهة النظر العراقية، كما أن السفارة الانجليزية في بغداد بدت وكأنها لا تشارك إطلاقاً في المفاوضات الجارية آنذاك. وقد أشار سكلبروس بأنه وإن كانت الشركات البترولية الأمريكية تشعر بالاهتمام نحو نقاط معينة فيجب ألا تتحدث كأقلية وألا تطلب تأييد الحكومة الأمريكية.

وفي رأينا أن هذه الأحداث مظهر للصراع حول بترول العراق بين انجلترا والولايات المتحدة، فرغم أن الاستثارات البترولية الأمريكية في العراق تتمثل في شركات خاصة غير حكومية في مقابل الاستثارات البترولية الانجليزية الحكومية، فإن الحكومة الأمريكية لم تكن على استعداد في هذه المرحلة للتخلي عن التزامها نحو شركاتها، باعتبار أن هذه الشركات تحقق المصالح الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة.

ولم تكن انجلترا في نفس الوقت لتقبل مثل هذا التدخل الأمريكي في الوقت الذي تمثل فيه الشركات البترولية الأمريكية أقلية في شركة بترول العراق ذات الإدارة الانجليزية ومن ثم نجد المستر «سكلبروس» ـ وهو انجليزي ـ رئيس شركة بترول العراق يستنكر تدخل الحكومة الأمريكية في شأن من شئون شركة بترول العراق، وأنه بادر بإبلاغ ويلسون ـ الوزير المفوض الأمريكي في بغداد ـ بأنه أي سكلبروس توصل إلى اتفاقين مع رئيس الحكومة العراقية سوف يعرضهما على مجلس إدارة الشركة في لندن لاختيار أحدهما ومن ثم يتم التوقيع على الاتفاق الذي يتم اختياره.

وبادر **ويلسون** بإرسال نص الاتفاقين اللذين تم التوصل إليهما بين **«سكلبروس» ونوري السعيد إلى وزارة الخارجية الأمريكية في ٢٣ مارس ١٩٤٣**[٢٤]. وينص الاتفاق الأول والخاص بشركة بترول البصرة فقط على موافقة الحكومة العراقية لتأجيل دفع الديون المستحقة على الشركة لمدة تبدأ من **٢ مايو ١٩٤١م** وتنتهي بعد مرور عامين عقب التوقيع على الهدنة مع ألمانيا وإيطاليا أو اليابان أيهما أبعد مقابل تقديم قرض مقداره مليون جنيه يدفع في أول يونيو ١٩٤٣م وتغطيه عائدات البترول.

ونص الاتفاق الثاني ـ والذي يغطي كلا من شركة بترول البصرة وشركة بترول الموصل والتي حلت محل **شركة تنمية البترول البريطانية** **British Oil Development Company** فقد تضمن نفس شروط الاتفاق الأول فيما عدا مقدار

القرض الذي تم تغطيته عن طريق عائدات البترول،حيث تحدد بمبلغ ١,٥ مليون جنيه، يدفع مليون جنيه منها في **أول يونيو ١٩٤٣م** ونصف المليون الباقية تدفع في أول يناير عقب التوقيع على الهدنة مع ألمانيا وإيطاليا أو اليابان أيهما أبعد.

وهكذا أصبح من حق شركة بترول العراق اختيار أحد الاتفاقين أو رفض كليهما. وفي حالة الرفض يتم اللجوء إلى التحكيم، وان كان سكليبروس يعتقد أن اجراء التحكيم غير ممكن قبل انتهاء الحرب، وأنه يشعر بالسعادة لتوصله إلى هذه النتيجة التي لم يكن من الممكن التوصل إلى ما هو أفضل منها، وأن الاتفاقين لن يعرضا على مجلس الوزراء العراقي قبل اختيار شركة بترول العراق لأحدهما.

كان هذا إذن ما توصلت إليه شركة بترول العراق مع الحكومة العراقية بدون تدخل من الحكومة الأمريكية. وهذا يعني أن سكليبروس حرص على أن يبعد اليد الأمريكية عن مناقشة مثل هذه الأمور في حضوره، وأعلن أن ما توصل إليه هو أفضل ما سمحت به الظروف الحاضرة. وعندما اختارت شركة بترول العراق الاتفاق الثاني قام وزير الخارجية العراقي بإبلاغ هذا الخبر للمستر ويلسون في ٣١ مارس ١٩٤٣م الذي بادر بإرساله في ٢ أبريل إلى حكومته في واشنطن(٢٥)، وأضاف أن الاتفاق مقدم للبرلمان العراقي للتصديق عليه حتى يصبح نافذ المفعول قبل ٢٠ مايو ١٩٤٣، كما صار الاتفاق الأول لاغياً، وعندما أجاز البرلمان العراقي الاتفاق أبرق ويلسون لوزير الخارجية الأمريكية بذلك في ٧ مايو وذكر أن مرسوماً ملكياً صدر في أول مايو ١٩٤٣م للتصديق على ذلك الاتفاق الذي يشمل نشاط الشركة فيما صار معروفاً بشركة بترول البصرة وشركة بترول الموصل معاً.

وبهذا ينتهي هذا الفصل من الموقف الأمريكي الرسمي من شركة بترول البصرة إلى نتيجة مؤداها إبعاد اليد الأمريكية الرسمية عن التدخل في قضية هي من صميم اختصاص شركة بترول العراق، ومن ثم فقدت الولايات المتحدة هذه الجولة بفشلها في فرض نفوذها الرسمي في العراق.



(١) د. عبد الملك التميمي: الاستعمار الثقافي الغربي في منطقة الخليج العربي.

(٢) Hamilton, Ch.W.: Americans and oil in the Middle East.

(٣) De Nova, J.A.: American interests and Policies, P.11.

(٤) لوريمر: دليل الخليج ـ القسم التاريخي حـ٦ ص ٣٤٤٢.

(٥) De Nova, J.A.: Op. Cit., P. 347.

(٦) د. محمد منير مرسي: التعليم العام في البلاد العربية ص ١٩٠ ـ ١٩٢.

(٧) De Nova, J.A.: Op. Cit., P. 12.

(٨) F.R.: Representations by the United States to the Iraqi Government urging a cooperative attitude in its relations with the United Kingdom. The Minister Resident in Iraq to the Secretary of State. Baghdad, June 28, 1940 No. 740.0011.

(٩) Ibid: Baghdad, November 30,1940. No. 741. 90G 11/28.

(١٠) F.R.: The Secretary of State (Hull) ti the Minister Resident in Iraq. Washington, December 3.1940. No. 741. 90G 11/28.

(١١) د. صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر طبعة أولى ص ٢٣٩.

(١٢) De Nova, J.A.: Op. Cit., P. 176-177

(١٣) محمد جواد العبوسي: البترول في البلاد العربية ص ١٣٢.

(١٤) Polk, W.R.: The U.S and the Arab World, P.304.

(١٥) الشركات الأمريكية السبع هي جلف Gulf، مكسيكان Mixican، تكساس Texas، سنكلير Sinclair، سوكوني Socony، ستاندارد أويل أوف نيوجيرسي Standard Oil of New Jersey، أتلانتيك Atlantic. وقد كونت ما عرف ببيئة تنمية الشرق الأوسط.

(١٦) De Nova, J.A.: Op. Cit., P. 196

(١٧) Ibid, P. 202

(١٨) Ibid, P. 354.

(١٩) F.R.: The Secretary of State (Hull) to the Minister Resident in Iraq (Wilson). Washington, February 12. 1943. No. 890G 6363/387: Telegram.

(٢٠) F.R.: The Minister Resident in Iraq (Wilson) to the Secretary of State (Hull). Baghdad, February 24.1943. No. 890G. 6363/393: Telegram.

(٢١) **F.R.:** The Acting Secretary of State (Welles) to the Minister Resident in Iraq (Wilson). Washington. March 11. 1943. No. 890G. 6363/390: Telegram.

(٢٢) **F.R.:** The Minister Resident in Iraq (Wilson) to the Secretary of State. Baghdad. March 15. 1943. No. 890G. 6363/394: Telegram.

(٢٣) **F.R.:** The Minister Resident in Iraq (Wilson) to the Secretary of State (Hull). Bagdad. March 16. 1943. No. 234. 890G. 6363/402.

(٢٤) **F.R.:** The Minister Resident in Iraq (Wilson) to the Secretary of State (Hull). Baghdad. March 23. 1943. No. 890G. 6363/396: Telegram.

(٢٥) **Ibid:** Bahgdad. April 2. 1943. No. 890G. 6363/400: Telegram.

(٢٦) **Ibid:** Baghdad. May 7. 1943. No. 890G. 6363/408: Telegram.

● مصادر البحث ●

أولا: الوثائق :

Foreign Relations of the U.S. Diplomatic Papers. 1940. Vol. 3:
The British Commonwealth. the Soviet Union. the Near East and Africa. U.S. Government Printing Office. Washington. 1958.

Foreign Relations of the U.S.. Diplomatic Papers. 1943. V01. 4:
The Near East and Africa. U.S. Government Printing Office. Washington 1964.

٣ ـ **دليل الخليج** ـ القسم التاريخي الجزء السادس جمع لوريمر ترجمة وطبع الديوان الأميري بدولة قطر.

ثانياً: المؤلفات الأجنبية :

1— **De Nova, John A.:** American Interests and Policies in the Middle East. (1900-1939). the University of Minnesota Press. 1968.

2— **Hamilton, Charles. W.:** Americans and Oil in the Middle East New York. 1964.

3— **Polk, W.R.:** The U.S. and the Arab World. Harvard University Press. Cambridge. Massachusetts. 1965.

ثالثاً: المؤلفات العربية :

١ - د. **صلاح العقاد**: المشرق العربي المعاصر، طبعة أولى القاهرة ١٩٧٤م.
٢ - د. **عبد الملك التميمي**: الاستعمار الثقافي الغربي في منطقة الخليج العربي. بحث مقدم للندوة العلمية العالمية الثالثة لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة مارس ١٩٧٩م.
٣ - د. **محمد منير مرسي**: التعليم العام في البلاد العربية. القاهرة ١٩٧٤م.
٤ - **محمد جواد العبوسي**: البترول في البلاد العربية - معهد الدراسات العربية - القاهرة ١٩٥٦م.



« إن الفرقة أول التدهور والانخداع ، بل هي العدو الأكبر للنفوس والمغوية للبشر. والاتحاد والتضامن أساس كل شيء، فيجب على المسلمين أن يحذروا التفرقة وأن يصلحوا ذات بينهم ، ويبذلوا النصيحة لأنفسهم .

«عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود»